

الكويت في: 24 يوليو 2025

السيد/ الرئيس التنفيذي – شركة بورصة الكويت
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: محضر مؤتمر المحللين / المستثمرين والعرض التقديمي
للقرب الثاني من العام 2025

عملاً بالأحكام الواردة في المادة رقم (7-8) "التزامات الشركة المدرجة" من قواعد البورصة وحيث أن بنك الكويت الوطني تم تصنيفه ضمن مجموعة " السوق الأول".

يرجى الإحاطة بأن مؤتمر المحللين/ المستثمرين للربع الثاني من العام 2025 قد انعقد عن طريق بث مباشر على شبكة الإنترنت (Live Webcast) في تمام الساعة الثانية (وفق التوقيت المحلي) من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2025/7/23، علماً بأنه أثناء المؤتمر لم يتم الإفصاح عن أية معلومات جوهرية غير متوفرة لجمهور المتعاملين.

مرفق لكم طيه محضر المؤتمر سالف الذكر، والعرض التقديمي للربع الثاني من العام 2025.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع.)



عصام جاسم الصقر

نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي للمجموعة



بنك الكويت الوطني
الربع الثاني والنصف الأول من العام 2025
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
23 يوليو 2025



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الثاني والنصف الأول من العام 2025

الخميس، الموافق 24 يوليو 2025

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الأربعاء الموافق 23 يوليو 2025 في الساعة الثانية ظهراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس التواصل للمجموعة

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثاني والنصف الأول من العام 2025. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس التواصل للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم. قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية لل خطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم. كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الفترة من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل بعد العرض أخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما تجدون العرض المقدم لكم اليوم عبر موقعنا الإلكتروني أيضاً. والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة للربع الثاني والنصف الأول من العام 2025.

ظل المشهد الاقتصادي العالمي معقداً في الأشهر الأخيرة نتيجة التطورات التي طرأت على حركة التجارة واستمرار التحولات في السياسات النقدية وتباعد التوترات الجيوسياسية. كما أدى تصاعد الصراعات في الشرق الأوسط إلى تفاقم المخاوف بشأن أمن الطاقة وانقطاعات سلسلة التوريد. ومن المتوقع أن تُساهم تعديلات الرسوم الجمركية والتدابير التجارية الوقائية في ارتفاع التضخم وتباطؤ

النمو الاقتصادي. نتيجة لهذه التطورات، زادت حالة عدم اليقين المُحيطة بالتوقعات الاقتصادية العالمية.

وفيما يخص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال التوقعات بشأنها تميل نحو التفاؤل الحذر، حيث من المتوقع أن تحافظ على زخمًا مرئيًا في النمو خلال العام 2025 وذلك بدعم من قوة الاحتياطات المالية والإصلاحات الاقتصادية المستمرة واستقرار الطلب في قطاع الطاقة.

وفي الكويت، هُذِّمَ الزخم الاقتصادي نسبيًا في العام 2024، إلا أن التوقعات قصيرة المدى تشير إلى انتعاش قوي في العام 2025. وتشير التقديرات الرسمية الأولية الأخيرة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2025، مسجلًا أول نمو منذ الربع الثاني للعام 2023. وقد جاء هذا التحسن نتيجة تلاشي أثر التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط من قبل دول تحالف أوبك+ وانتعاش طلب المستهلك وزيادة قوة نمو الائتمان وتسارع في نشاط المشاريع. ومن المتوقع أيضًا أن يكتسب الاستثمار العام زخمًا، مدعومًا بإصدارات دين سيادية مستمرة ومتوقعة. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع نمو النشاط غير النفطي بواقع 2.5% ونمو النفط بواقع 1.2% وإمكانية بلوغ النمو الإجمالي إلى 1.9% في العام 2025.

بعد عام قوي من نشاط سوق المشاريع في عام 2024، وتحديدًا في النصف الثاني من عام 2024، هُذِّمَ وتيرة الزخم إلى حد ما في نشاط سوق المشاريع خلال النصف الأول من العام 2025. وعلى الرغم من هذا الاعتدال الذي يعكس إلى حد كبير عودة النشاط إلى طبيعته من المستويات المرتفعة التي شهدناها في 2024، إلا أن التوقعات لا تزال مشجعة في ظل وجود مشاريع قيد التنفيذ تقدر قيمتها بنحو 10 مليارات دينار كويتي، حيث يشير ذلك إلى استمرار التزام الحكومة بتنفيذ أجندة التنمية والإصلاح.

وبالنسبة لأدائها، فقد حقق بنك الكويت الوطني أرباحًا صافية بلغت 315.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام؛ مقارنة بـ 292.4 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من العام 2024، بنمو نسبته 7.8%. ومع ذلك، لا يزال النظام الضريبي الجديد يؤثر على الربحية في ظل ارتفاع معدل الضريبة الفعلي إلى 16.0% في النصف الأول من 2025 وذلك من 9.2% في النصف الأول من 2024. وبالنظر إلى ما هو أبعد من تأثير الضريبة التي تم تطبيقها حديثًا، فقد ارتفع صافي ربحنا قبل الضريبة بنسبة 17.0% على أساس سنوي ليصل إلى 401.5 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025.

كما استفادت أرباحنا قبل الضريبة من تحرير مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة البالغة 10 ملايين دينار كويتي مقارنة بتسجيل مخصصات بلغت 43 مليون دينار كويتي في فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024.

وحافظت عوائدنا على قوتها، حيث بلغ العائد على متوسط الموجودات خلال الفترة 1.52%، بينما بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15.1%.

إننا في بنك الكويت الوطني نثق بقدرتنا على التكيف وتولي زمام المبادرة في السوق المحلية و، بدعم من المرونة التي نتمتع بها واستثمارنا المستمرة في التكنولوجيا والابتكار والتزامنا بتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة.

سيظل حضورنا في الأسواق الإقليمية والدولية دافعاً رئيسياً في تخفيف المخاطر، والحفاظ على عوائد مستقرة، وإدارة الكفاءة التشغيلية. ونهدف إلى مواصلة الاستفادة من مزايا البيع المتقاطع لخدماتنا عبر مختلف المناطق الجغرافية. وفي الوقت نفسه، سيستفيد قسم إدارة الثروات لدينا من خبراته الواسعة لتقديم نهج شامل لإدارة المحافظ الاستثمارية والخدمات الاستشارية وحلول الاستثمار. كما ستواصل خدماتنا المصرفية الإسلامية تعزيز حضورنا المحلي المتميز وتنويع مصادر الربحية.

وفي شهر يوليو 2025، استطاع بنك الكويت الوطني أن يتم إصدار سندات إضافية من الشريحة الأولى بقيمة 800 مليون دولار أمريكي، وهو أكبر إصدار له حتى الآن ضمن هذه الشريحة بعد إقبال قوي من المستثمرين. وقد تجاوز معدل تغطية قيمة الإصدار بمقدار 2.75 مرة، الأمر الذي يعكس قوة اهتمام المستثمرين العالميين وثقتهم في محفظة الوطني الائتمانية.

ويواصل بنك الكويت الوطني التزامه تجاه الاستدامة والنهوض بخطته في مجال التمويل المستدام، حيث نشر مؤخراً أول تقرير له حول تخصيص السندات الخضراء وتأثيرها وأول تقرير حول فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) وذلك من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في خطته في مجال التمويل المستدام ومجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وتعكس هذه الإفصاحات التقدم الكبير الذي حققه الوطني في دمج اعتبارات المناخ في عملياته، مع التركيز بشكل كبير على تنويع المحفظة وإدارة مخاطر المناخ.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض معكم النتائج المالية للربع الثاني والنصف الأول من العام 2025 بمزيد من التفصيل.

شكراً لك السيد/ عصام

سوجيت رونغي:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً .

يسعدني تواجدي معكم اليوم لحضور مؤتمر المحللين واستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة النصف الأول من العام 2025.

أعلننا مؤخراً عن تحقيق صافي ربح قدره 315 مليون دينار كويتي عن فترة النصف الأول من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 7.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024. وما يزال الزخم التشغيلي للمجموعة قوياً، بدعم من النمو الملحوظ لحجم الأعمال، لاسيما على صعيد القروض والاستثمارات.

وقبل التطرق إلى نتائجنا المالية بالمزيد من التفاصيل، أود أولاً أن أقدم لمحة مختصرة عن البيئة التشغيلية خلال الفترة المالية الحالية بصفة عامة.

على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلا أن البيئة التشغيلية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ظلت مستقرة نسبياً. وفي المقابل، تصاعدت حالة عدم اليقين تجاه الاقتصاد الكلي العالمي، وسط تزايد المخاوف بشأن التداعيات التي قد تنجم عن حرب الرسوم الجمركية، ما ألقى بظلاله على بيئة الأعمال العالمية. إلا أنه على الرغم من ذلك، يواصل بنك الكويت الوطني التعامل بكفاءة مع هذا الواقع المتقلب، في انعكاس واضح لمرونة وقوة نموذج أعماله.

والآن نعود مرة أخرى لتغطية النتائج المالية عن فترة النصف الأول من العام 2025.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس تسجيل صافي ربح قدره 315 مليون دينار كويتي بزيادة بنحو 23 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نمو بنسبة 7.8% على أساس سنوي. وعلى الرغم من الأثر السلبي لتطبيق الضريبة التكميلية المحلية بحد أدنى 15% على الكيانات متعددة الجنسيات اعتباراً من يناير 2025 على صافي الربح، تم تعويض جزء من هذا الأثر من خلال تحرير مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة بقيمة بلغت 10 ملايين دينار كويتي.

وبلغت الأرباح قبل احتساب الضرائب 402 مليون دينار كويتي، بنمو سنوي بلغت نسبته 17%، بدعم رئيسي من صافي تحرير مخصصات خسائر ائتمانية وخسائر انخفاض القيمة. من جهة أخرى، ارتفع معدل الضريبة الفعلي إلى 16% خلال الفترة الحالية، مقابل 9.2% في النصف الأول من العام 2024، نتيجة التعديلات التي طرأت على القوانين الضريبية.

ويعكس الرسم البياني الدائري في أسفل الجزء الأيسر من هذه الشريحة المساهمة القوية لقطاعات الأعمال الرئيسية وتعزيزها لصافي أرباح النصف الأول من العام 2025، ما يؤكد نجاح دورها كمحركات أساسية في استراتيجية التنوع وفي دعم مرونة أرباح المجموعة. وتواصل مجموعة بنك الكويت الوطني الاستفادة من مزاياها التنافسية الفريدة بين البنوك الكويتية، سواء من حيث الانتشار الجغرافي الواسع أو القدرة على مزاولة الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

أما في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض فيوضح صافي الإيرادات التشغيلية والذي بلغ 631 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبته 3.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعاً بمساهمة قوية من كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. ويلاحظ أن مزيج الإيرادات ظل مستقراً نسبياً على مدار العام.

وسوف نتطرق في الشريحة التالية بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على بيان الدخل.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي إلى 490 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 1.5% مقارنة بالنصف الأول من العام 2024، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من ارتفاع متوسط الأصول المدرة للفائدة على مستوى المجموعة بنسبة 11% على أساس سنوي، لاسيما في محفظتي القروض والاستثمارات. إلا أن هذا الأداء تأثر سلباً بعدة عوامل، أبرزها التغير غير المواتي في مزيج الأصول المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي، والتأثير على أساس سنوي لانخفاض قيمة الجنيه المصري خلال العام الماضي، إلى جانب مستويات أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً، مما أدى إلى تراجع إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة في العام 2025.

وعلى الصعيد الإيجابي، عقب إقرار قانون الدين العام الجديد في الكويت، باشر بنك الكويت المركزي منذ 21 يونيو 2025 بإصدار سندات خزينة حكومية بقيمة 700 مليون دينار كويتي. ونأمل أن تتواصل

هذه الإصدارات خلال الفترة المقبلة، مما يتيح للبنك فرصاً أوسع لتوظيف السيولة الفائضة في أصول مدرة للدخل وتعزيز العوائد.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض تراجع متوسط صافي هامش الفائدة للنصف الأول من العام 2025 إلى 2.46%، بانخفاض قدره 23 نقطة أساس مقارنة بالنصف الأول من العام 2024، نتيجة للانخفاض الحاد للعائد (لأسباب التي أسلفنا ذكرها سابقاً) مقارنة بتكلفة التمويل. وبلغت معدلات العائد وتكلفة التمويل للمجموعة خلال فترة الستة أشهر الحالية 5.72% و3.66% على التوالي. وتواصل المجموعة إدارة الودائع بفعالية، في إطار يوازن بين الكفاءة والتوافق مع المتطلبات الرقابية، مع الحفاظ على تنويع قاعدة التمويل. كما تظل القاعدة المستقرة من ودائع عملاء التجزئة عاملاً داعماً لأداء المجموعة.

وفي أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لتراجع صافي هامش الفائدة بواقع 23 نقطة أساس على أساس سنوي إلى 2.46% في النصف الأول من العام 2025. وساهمت القروض وغيرها من الأصول المدرة للفائدة في تراجع صافي هامش الفائدة بمقدار 12 و42 نقطة أساس على التوالي، والتي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة والمزيج غير الموازي للأصول. في المقابل، أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى دعم صافي هامش الفائدة بمقدار 31 نقطة أساس.

كما نرى في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 142 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2025، محققاً نمواً بنسبة 8.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024. وبلغ صافي إيرادات الاتعاب والعمولات 107 ملايين دينار كويتي، بدعم من المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل بها المجموعة. أما صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية فقد ساهم بما قيمته 19 مليون دينار كويتي، على خلفية الاستفادة من زيادة حجم العمليات، في حين ساهمت مصادر الدخل الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) بمبلغ 16 مليون دينار كويتي، بدعم من تحسن التقييمات.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض. ونلاحظ أن إجمالي المصروفات التشغيلية بلغ 240 مليون دينار كويتي في النصف الأول من العام 2025، أي مرتفعة بنسبة 6% مقارنة بالنصف الأول من العام 2024. ويعكس نمو التكاليف بوتيرة معتدلة جهود المجموعة المستمرة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، إلى جانب الأثر الإيجابي لانخفاض قيمة الجنيه المصري وبعض الفروقات الزمنية خلال هذه الفترة.

وتواصل المجموعة الاستثمار في المبادرات الاستراتيجية، والتقنيات الرقمية، وتطوير العمليات، بما يعزز قدرتها على تقديم خدمات مصرفية رائدة من خلال تحسين استخدام الموارد وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ صافي المبالغ المحررة من مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة خلال النصف الأول من العام 2025 نحو 10 ملايين دينار كويتي، مقارنة بتسجيل مخصصات قدرها 43 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من العام 2024. وتضمن تحرير صافي مخصصات بقيمة 20 مليون دينار كويتي خلال فترة الستة أشهر الحالية مخصصات متعلقة بالتسهيلات الائتمانية، في حين بلغت مخصصات خسائر انخفاض القيمة على التسهيلات غير الائتمانية وغيرها من الخسائر الأخرى 9 ملايين دينار كويتي. كما تعود صافي المبالغ المحررة من المخصصات المحددة خلال العام الجاري والبالغة 36 مليون دينار كويتي، إلى استرداد مبالغ سبق تسجيل مخصصات لها في سنوات سابقة مقابل خسائر ائتمانية. وفي ذات الوقت، واصلت المجموعة بتسجيل مخصصات كجزء من نشاطها المعتاد لتغطية انكشافات عملائها من الأفراد والشركات في الكويت والأسواق الخارجية. وتؤكد هذه الخطوة التزام المجموعة الدائم بنهجها المتحفظ في إدارة الانكشافات الائتمانية.

وأسفر صافي تحرير مخصصات خسائر الائتمان عن تسجيل معدل سلبي لتكلفة المخاطر خلال النصف الأول من العام 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العمومية للمجموعة ما تزال تتمتع بمتانة واضحة، مدعومة بجودة ائتمانية مستقرة. كما توفر قاعدة رأس المال القوية لبنك الكويت الوطني، إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية قوية، مستوى مرتفع من المرونة في امتصاص خسائر الائتمان.

وننتقل الآن لتغطية مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيسر من هذه الشريحة أن القروض المصنفة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة تمثل 6% و1%، على التوالي من إجمالي محفظة قروض مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد حافظت هذه النسب على استقرارها طوال العام.

ويعكس الرسم البياني الرئيسي في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المطلوبة حتى يونيو 2025 بلغت 682 مليون دينار كويتي. وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، إلا أنه في يونيو 2025، تجاوزت المخصصات الواردة ضمن الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مستوى الخسائر المتوقعة بمقدار 246 مليون دينار كويتي. ويوفر هذا الفارق هامش أمان كافٍ يمكن المجموعة من

مواجهة أي تأثير سلبي محتمل ناجم عن حالة عدم اليقين السائدة فيما يتعلق بمتطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

هنا سوف نلقي نظرة على بعض البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي للمجموعة واتجاهاتها خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 43.6 مليار دينار كويتي كما في يونيو 2025، بنمو بلغت نسبته 15.9% مقارنة بالمستويات المسجلة في يونيو 2024. وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 25.5 مليار دينار كويتي نمواً بنحو 2.8 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نمو بواقع 12.1% على أساس سنوي وبنسبة 7.5% خلال النصف الأول من العام الحالي. وسجلت القروض نمواً في الكويت على مستوى القطاعين التقليدي أو الإسلامي، هذا إلى جانب النمو الذي سجلته مواقعنا الدولية. وعلى نحو مماثل، زادت استثمارات الأوراق المالية على أساس سنوي بنسبة 24.9%، وبنسبة 13% خلال النصف الأول من العام الحالي، لتصل إلى 8.6 مليار دينار كويتي. وظل المزيج العام للميزانية العمومية مستقراً طوال العام.

ويوضح الرسم البياني الدائري في أدنى الجانب الأيسر أن إجمالي موجودات بنك الكويت الوطني تتميز بتنوع جيد بين أنشطة البنك في الكويت، والفروع الخارجية، والأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

وبالمثل، يوضح الرسم البياني التوزيع القطاعي للقروض ومدى تنوع المحفظة، إذ تمثل القروض الشخصية النسبة الأكبر بواقع 30% من إجمالي القروض. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من هذه القروض يمنح لشريحة واسعة من المواطنين الكويتيين، ممن يشغلون وظائف في القطاع الحكومي، وهي في الغالب قروض مدعومة بالرواتب وتتميز بانخفاض معدلات التعثر في السداد.

وعلى صعيد المطلوبات، بلغت ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، 23.9 مليار دينار كويتي بما يمثل نسبة 62% من إجمالي المطلوبات، وبنمو بلغت نسبته 9.5% على أساس سنوي. وتشكل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية نسبة 8% من إجمالي المطلوبات، وسجلت نمواً سنوياً بنسبة 10.8%. ويتميز هذان المصدران للتمويل بتنوع جيد عبر شرائح العملاء والمناطق الجغرافية المختلفة. وتواصل المجموعة الاستفادة من قاعدتها الراسخة من الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وظلت مستويات ودائع الادخار والودائع تحت الطلب مستقرة على مدار العام، متجاوزة في يونيو 2025 مستوياتها المسجلة في كل من يونيو وديسمبر 2024.

وتعد الأوراق المالية التجارية وشهادات الإيداع المصدرة بقيمة 2 مليار دينار كويتي مصدراً إضافياً لتنوع قاعدة التمويل، وقد أثبتت مرونتها في ظل تقلبات السوق الأخيرة.

ويعكس استقرار قاعدة الودائع والتمويل إلى التركيز المستمر لبنك الكويت الوطني على تنمية أنشطة جمع الودائع، والاستفادة من القدرة الراسخة على توظيف قوة العلامة التجارية للمجموعة ومدى جاذبيتها للعملاء وقوة تصنيفاتها الائتمانية .

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تخطي متطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للنصف الأول من العام 2025 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

على الرغم من التأثير السلبي لزيادة الرسوم الضريبية في كل من الكويت والبحرين، وجزئياً في الإمارات، على صافي الربح، إلا أن صافي أرباح المجموعة استفاد من تحرير بعض مخصصات خسائر الائتمان. ونتيجة لذلك، بلغ العائد على متوسط الموجودات والعائد على متوسط حقوق المساهمين للعام الحالي 1.52% و15.1%، على التوالي.

ويعكس الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض أنه على الرغم من الارتفاع المعتدل للتكاليف، إلا أن نسبة التكلفة إلى الدخل بلغت 38% في النصف الأول من العام 2025، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الضغوط على صافي هامش الفائدة خلال العام الحالي.

كما حافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 16.4%، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.4% و14.3% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن النسب المرحلية تميل إلى أن تكون أدنى من نسب نهاية العام، نظراً لتأثيرها سلباً بنمو الموجودات المرحجة بالمخاطر، في حين لا تشمل متطلبات رأس المال الرقابي الأرباح المرحلية المسجلة إلا بنهاية العام.

وشهد النصف الأول من العام 2025 نمواً قوياً في كل من محفظة القروض والأوراق المالية الاستثمارية. ولضمان قدرة المجموعة على اقتناص الفرص المستقبلية دون قيود تتعلق بنسب رأس المال المرحلية، قرر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني عدم توزيع أرباح مرحلية عن النصف الأول من العام، مع التركيز على توزيعات الأرباح بنهاية السنة المالية.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.33%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 252% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض الأخيرة.

وقبل أن أختتم حديثي، أسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في النصف الأول من العام 2025.

على الرغم من التأثير السلبي الناتج عن تغير مزيج الأصول المدرة للفائدة وتطبيق القوانين الضريبية الجديدة، إلا أن النتائج المالية للنصف الأول من العام 2025 استفادت من تحرير بعض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. كما عكس الأداء المالي نمواً قوياً في حجم الميزانية العمومية، والمستويات المريحة من التمويل والسيولة، بدعم من القاعدة رأسمالية القوية.

وخلال الفترة القادمة، من المتوقع أن تساهم التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، والغموض المحيط بتداعيات الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وردود فعل الدول المتأثرة، إلى جانب احتمالية حدوث ركود اقتصادي وسيناريو أسعار الفائدة غير الواضح، في خلق بيئة اقتصاد كلي

أقل دعماً للنمو. إلا أننا ما زلنا نحتفظ بنظرة مستقبلية تتسم بالتفاؤل الحذر تجاه البيئة التشغيلية بصفة عامة، والتي نرى انها على الرغم من التحديات، قد تشهد قدراً من الاستقرار خلال العام 2025.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة القادمة.

فيما يتعلق بنمو القروض، تواصل المجموعة الاستفادة من قوة الزخم في محفظة القروض المعتمدة قيد التنفيذ، والتي تعكس جودة عالية وتنوعاً مدروساً في مصادر النمو. وبناءً على الأداء القوي المحقق خلال النصف الأول من العام، يجري حالياً تعديل توقعات النمو للعام 2025 لتستقر ضمن النطاق المرتفع من خانة الآحاد.

وننتقل الآن إلى صافي هامش الفائدة، فعلى خلفية حالة عدم اليقين المرتبطة بأوضاع الاقتصاد الكلي، وتوقعات أسعار الفائدة، إضافة إلى التغير في مزيج أصول بنك الكويت المركزي واشتداد حدة المنافسة، من المتوقع أن يواجه صافي هامش الفائدة ضغوطاً بالمقارنة مع 2024. ويظهر بعض ذلم في مستوى صافي هامش الفائدة المحقق في النصف الأول من العام 2025، والبالغ 2.46%، ومن المتوقع أن يستمر خلال بقية العام على هذه المستويات.

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، بلغ النمو السنوي في النصف الأول من العام 2025 نحو 6%، وهو معدل يعتبر أقل من المعتاد ولا يعد مؤشراً دقيقاً لتوجهات العام بأكمله. وبينما تواصل المجموعة تسخير الكفاءات وتحقيق وفورات تشغيلية، فإنها في الوقت ذاته تواصل الاستثمار في رأس المال البشري والتقنيات الرقمية. وبناءً عليه، نتوقع أن يظل نمو المصروفات السنوي بمعدل احادي الرقم، مع استقرار نسبة التكلفة إلى الدخل في الحدود العليا لثلاثين بالمائة.

وعكس النصف الأول من العام 2025 تكلفة مخاطر سلبية نتيجة تحرير جزء كبير من مخصصات الائتمان، في حين أت حجمها وتكرارها بصفة عامة غير متوقع. وبالنظر إلى حالة عدم اليقين السائدة في المشهد الاقتصادي العالمي، نحتفظ بنظرة تتسم بالتفاؤل الحذر بشأن بقاء التكلفة الأساسية للمخاطر ضمن نطاق 40 نقطة أساس خلال الفترة المقبلة، وهو ما يعد ضمن النطاق الطبيعي وفقاً لتقييمنا.

وفيما يتعلق بضريبة الكيانات متعددة الجنسيات التي تم تطبيقها مؤخراً، تقدر المجموعة أن معدل الضريبة الفعلي للعام 2025 سيتراوح بين 16% و17% من الأرباح قبل احتساب الضريبة.

إلا أنه في ظل البيئة الحالية، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات/كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتسق مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

ونعود الآن إلى أمير.

شكراً لكم جميعاً على حسن استماعكم للعرض التقديمي. وسوف نبدأ الآن باستقبال الأسئلة.

أمير حنا:

يرجى كتابة استفساراتكم في خانة الدردشة (Chat Box) ضمن علامة التبويب "الجميع"، حيث اننا لن نقوم بمراجعة الرسائل الخاصة. في حال كانت لديكم أي استفسارات لاحقة، يمكنكم دائماً التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني.

وسننتظر لبعض الوقت لإتاحة الفرصة للجميع لكتابة أسئلتهم، على أن نبدأ الإجابة عليها تبعاً بعد ذلك.

وسنحرص على الإجابة على الأسئلة بحسب ترتيب ورودها، مع ملاحظة أن بعض الأسئلة المتكررة حول الموضوع ذاته قد يتم اختصارها أو تجاوزها توفيراً للوقت.

وسوف نبدأ بالسؤال الأول، والمتعلق بالدوافع وراء عكس مخصصات انخفاض القيمة والتوجيهات المستقبلية المتعلقة بتكلفة المخاطر لعامي 2025 و 2026.

سوجيت رونغي:

جاء عكس المخصصات بصفة رئيسية نتيجة لتسويات تمت خلال الربع الثاني من العام 2025، تتعلق بحسابات سبق شطبها في فترات سابقة. وتمكنا من تنفيذ إجراءات متباعدة إضافية والتوصل إلى اتفاقيات مع بعض العملاء، ما أسفر عن تحصيلات وتسويات ناجحة خلال الربع الثاني من العام.

أما على صعيد تكلفة المخاطر للنصف الأول من العام 2025، فقد استفادت من تحرير مخصصات ائتمانية، وهو تطور غير متكرر في طبيعته ولا ندرج تأثيره ضمن تقديراتنا للتكلفة المعتادة للمخاطر. وفي ظل حالة عدم اليقين العالمي المستمرة، نواصل احتفاظنا بنظرة مستقبلية تتسم بالتفاؤل الحذر، ونتوقع أن تظل التكلفة الأساسية للمخاطر ضمن نطاق 40 نقطة أساس.

أمير حنا:

السؤال التالي يتعلق بنهج البنك في استدعاء إصدارات الشريحة الثانية لرأس المال (T2)، وما إذا كانت هناك نية لإعادة تمويل هذه الأدوات في السوق بطريقة مشابهة لإصدارات الشريحة الأولى. كما يتطرق السؤال إلى النسبة المستهدفة لرأس المال الأساسي للشريحة الأولى (CET1) بعد احتساب الأرباح ضمن قاعدة رأس المال.

سوجيت رونغي:

تاريخياً أعتمد بنك الكويت الوطني تبني نهجاً داعماً للمستثمرين فيما يتعلق بخيارات الاستدعاء المرتبطة بإصدارات الشريحة الأولى أو الثانية من رأس المال. وعند اقتراب موعد اتخاذ القرار، سيأخذ البنك في الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة، بما في ذلك مصلحة المستثمرين، قبل تحديد آلية الاستدعاء الأنسب.

أما فيما يخص النسبة المستهدفة لرأس المال الأساسي للشريحة الأولى (CET1)، فمن المتوقع أن تسجل تحسناً بنهاية العام مع إدراج الأرباح المحتجزة، بحيث تتجاوز النسبة الفعلية بنهاية العام الهامش الاحترازي البالغ 150 نقطة أساس فوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

عصام الصقر:

فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح، فهي ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير، إذ حافظ بنك الكويت الوطني على نهج مستدام يوازن بين تحقيق عوائد مجزية للمساهمين والإدارة الرشيدة لنسب رأس المال. ويظل تركيز البنك منصّباً على التخطيط الفعال لرأس المال، بما يضمن توافق مستويات رأس المال مع طموحات النمو المستقبلي. وهو نهج تبناه البنك تاريخياً، وسيواصل الالتزام به مستقبلاً.

أمير حنا:

ما هو تأثير تخطي أسعار النفط 60 دولار للبرميل على سيولة الدولة؟ وما التوقعات بشأن نمو الودائع المحلية مقارنة بنمو القروض؟

هذا من بين الأسئلة المتكررة التي نلتقاها بصفة مستمرة، خاصة في ظل الحديث عن خطط رأسمالية كبيرة للبنية التحتية الحكومية. ونرى أن حساسية السيولة المحلية لأسعار النفط ستكون، على المدى القصير، أقل حدة مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ويرجع ذلك إلى التأخر النسبي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية خلال السنوات الماضية. حيث إن المشاريع قيد الاعداد حالياً تعد ضرورية لتلبية المتطلبات الأساسية للنمو السكاني.

وبناءً على ذلك، إذا استمرت أسعار النفط في التراجع لفترة أطول، فمن المرجح أن يستمر الإنفاق العام ونشاط المشاريع في المراحل الأولى على الأقل، حتى في ظل تسجيل عجز محتمل في الميزانية.

إلا أنه في حال استمر سيناريو انخفاض الأسعار لعدة سنوات، فمن المتوقع أن تجري مراجعة شاملة للإنفاق الرأسمالي، مع احتمال إعادة ترتيب أولويات النفقات الرأسمالية.

وفيما يتعلق بتأثير هذا المسار على نمو الودائع المحلية مقارنة بنمو القروض، يمكن للسيد/ سوجيت تقديم المزيد من التفاصيل في هذا الصدد.

سوجيت رونغي:

تستفيد مجموعة بنك الكويت الوطني من اتساع بصمتها الجغرافية، ما يجعل تأثيرها بتقلبات أسعار النفط أقل حدة مقارنة بالبنوك المحلية الأصغر حجماً. وفي هذا السياق، لا يتوقع أن يشكل انخفاض أسعار النفط تأثيراً مباشراً أو ملموساً على توقعات نمو القروض على المدى القصير على الأقل.

أمير حنا:

سؤال آخر يتعلق بمسار نمو القروض إلى مستوى مرتفع في خانة الآحاد للعام بأكمله. أين يكمن التباطؤ المتوقع في وتيرة نمو القروض في حين أن معدل النمو الحالي للفترة قد تعدى المستوى المرتفع لرقم في خانة الآحاد؟

سوجيت رونغي:

لا يقتصر التوجيه لنمو القروض بتوقع تسجيل رقم في النطاق الأعلى من خانة الآحاد على أداء النصف الثاني من العام فقط، بل يأخذ بعين الاعتبار أيضاً حالة عدم اليقين التي تسود العالم ككل واحتمالات التباطؤ على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من قوة محفظة القروض، إلا أن توقيت السحب غير واضح، لا سيما في ظل السداد المتوقع لعدد من القروض القائمة خلال النصف الثاني من العام.

وفي هذه المرحلة، نشعر بالارتياح تجاه توقعاتنا بنمو القروض بمعدل في النطاق الأعلى من خانة الآحاد، مع استعدادنا لإعادة تقييم هذا التوجه إن أُلزم خلال الفترات المرحلية القادمة من العام.

أمير حنا:

ما هي توقعاتكم فيما يتعلق بسعر الخصم؟

سوجيت رونغي:

استناداً إلى أحدث المناقشات، نتوقع أن يقدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي على خفض أسعار الفائدة مرتين بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة حتى نهاية العام. أما على صعيد بنك الكويت المركزي، فبينما يصعب التنبؤ بتحركاته، فإن افتراضنا الأساسي يرجح خفضه لسعر الخصم مرة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس.

أمير حنا:

وردت بعض الأسئلة من نفس الجهة، يرجى التعليق على النمو القوي للقروض منذ بداية العام، مع توضيح أبرز محركات هذا النمو، بالإضافة إلى الرؤية المتعلقة بالنصف الثاني من العام 2025 والعام 2026. كما نرجو توضيح أثر الإصلاحات الحكومية على هذه التوجهات.

قمنا بالتطرق إلى جزء من هذه النقاط، لذا نأمل توضيح ما تبقى بشكل موجز.

سوجيت رونغي:

فيما يخص محفزات نمو القروض خلال النصف الأول من العام 2025، شكل ائتمان الشركات المحرك الرئيسي لهذا النمو، في حين ظل الطلب على القروض الاستهلاكية في الكويت ضعيفاً نسبياً. ومن الإيجابيات أن الطلب

على ائتمان الشركات لم يكن محصوراً في موقع جغرافي محدد، بل توزع عبر شبكة بنك الكويت الوطني، بما يشمل دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الدولية، إضافة إلى بنك بوبيان.

ونتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال الأرباع المقبلة، علماً بأن أي تطورات إيجابية في مشهد سوق المشاريع قد تشكل دفعة إضافية لأداء المجموعة.

أمير حنا:

مقارنة بالربع السابق، لم يشهد صافي هامش الفائدة تغيراً يذكر على أساس ربع سنوي. يرجى توضيح بعض العوامل التي أشرت إليها والتي ساهمت في الضغط على صافي هامش الفائدة منذ بداية العام، وما هو مصدر الانخفاض الإضافي البالغ 42 نقطة أساس؟ وكيف تتوقعون أداء صافي هامش الفائدة خلال النصف الثاني من العام 2025؟

سوجيت رونغي:

ظل صافي هامش الفائدة مستقرًا في الربع الثاني من العام مقارنة بالربع الأول، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى عدم حدوث تغير ملموس في حجم الأصول غير المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي.

كما ساهم التغير غير الموات لمزيج الأصول مقارنة بالعام الماضي، إلى جانب تأثير انخفاض قيمة الجنيه المصري، حيث تم تحويل صافي إيرادات الفوائد من السوق المصري في العام الماضي إلى الدينار الكويتي بسعر صرف أعلى، في التأثير سلباً على صافي هامش الفائدة خلال النصف الأول من العام. ونتوقع استمرار هذا الضغط على صافي هامش الفائدة للعام 2025 بأكمله مقارنة بالعام السابق، وهو ما يتضح جزئياً في معدل 2.46% المسجل في النصف الأول من العام 2025.

أمير حنا:

هل كانت إيرادات غير الفوائد ضعيفة بعض الشيء على أساس ربع سنوي؟ وما العوامل التي تسببت في هذا التباطؤ؟

سوجيت رونغي:

تضم إيرادات غير الفوائد بعض العناصر الموسمية، مثل تسجيل دخل الأصول المدارة استناداً إلى عدد الصناديق التي تم تدشينها أو حدوث أحداث معينة خلال الربع قد تؤثر على هذا النوع من الإيرادات. إلا أنه من منظور تاريخي، تم تسجيل ارتفاعاً لفترة الستة أشهر، إذ ارتفعت إيرادات الاتعاب والعمولات بنسبة 5.4%، إلى جانب الزيادة قوية التي شهدتها إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بنسبة 8.6%، مدفوعة بصفة رئيسية بالمعاملات، ما يجعلها مؤشراً إيجابياً ومستداماً في المستقبل.

أمير حنا:

نمو النفقات التشغيلية – ما هو الأثر الناتج عن انخفاض قيمة الجنيه المصري؟ وما هو معدل النمو الفعلي للنفقات التشغيلية عند استبعاد تأثير العملة، أي على أساس ثبات سعر الصرف؟

سوجيت رونغي:

نتوقع عادة أن يتراوح نمو التكاليف على أساس سنوي بين 9% و10%، وهو ما يشكل المستوى المستهدف الأساسي لنمو النفقات خلال العام الجاري أيضاً.

أمير حنا:

المزيد من الاسئلة حول التكلفة السلبية للمخاطر، قمنا بالفعل بالتطرق إلى هذه النقطة، إضافة إلى مناقشة استرداد المخصصات والتوجهات المستقبلية المتعلقة بتكلفة المخاطر. أما النقطة التالية فتتعلق بتوضيح موقف توزيعات الأرباح المرحلية، وفي حال تقرر وقفها، نرجو بيان الأسباب التي دفعت إلى ذلك.

عصام الصقر:

لا، لم يتم وقف توزيعات الأرباح، وسنواصل الالتزام بسياسة التوزيعات المعتمدة كما أشرنا سابقاً. وبالنظر إلى النمو القوي لمحفظة القروض محلياً ودولياً، قررنا الاحتفاظ بالأرباح المرحلية حتى نهاية العام، مع التركيز على توزيعات الأرباح بنهاية السنة المالية. ويتيح لنا هذا التوجه مرونة أكبر في اقتناص فرص النمو التي قد تبرز خلال العام، بما يتسق مع مصالح البنك.

أمير حنا:

سؤال حول توقعات نمو القروض بمعدل مرتفع في خانة الآحاد، على الرغم من تحقيق نمو بلغت نسبته 7.5% في النصف الأول من العام. هل يتوقع البنك تباطؤ وتيرة نمو القروض خلال النصف الثاني من العام؟ نود الإشارة إلى أننا تناولنا هذا الموضوع سابقاً أيضاً.

ما هي العوامل المحفزة لنمو القروض؟ وما هو حجم القروض المحلية مقارنة بالقروض الخارجية؟

سوجيت رونغي:

سجلت المجموعة نمواً في القروض بوتيرة أعلى في الأسواق الدولية مقارنة بالكويت، على الرغم من أن الكويت شكلت بدورها مساهمة قوية، سواء من خلال بنك الكويت الوطني أو بنك بوبيان على صعيد الخدمات المصرفية الإسلامية. وجاء النمو في الأسواق الخارجية متنوعاً وشمل معظم مواقع المجموعة الدولية.

أمير حنا:

وردت المزيد من الأسئلة حول صافي هامش الفائدة، ومن بينها سؤال محدد بشأن ما إذا كان صافي هامش الفائدة قد استفاد خلال الربع الثاني من إصدارات السندات الحكومية، أم أن أثر هذه الإصدارات لم يظهر بعد.

سوجيت رونغي:

بدأ إصدار السندات الحكومية في الأسبوع الأخير من يونيو، وعلى الرغم من مشاركة البنك في الاكتتاب في سندات الخزنة الكويتية، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل ملموس على صافي هامش الفائدة أو صافي إيرادات الفوائد نصف السنوية. في ذات الوقت، تراجع حجم السندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ضمن محفظة البنك، ما يعني أن الأثر الكلي لإصدارات السندات الحكومية لم يظهر بعد على صافي هامش الفائدة.

أمير حنا:

مرة أخرى، السؤال التالي يتعلق أيضاً بنفس محركات صافي هامش الفائدة وقد تم التطرق إليه سابقاً.

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بنمو القروض باستثناء تلك الخاصة ببنك بوبيان، والتي بلغت نحو 1.2 مليار دينار كويتي، فهل كان ذلك مرتبطاً بأي قطاعات معينة؟

سوجيت رونغي:

لم يتركز النمو في قطاعات بعينها، بل كان متنوعاً بشكل جيد وشمل مواقع مختلفة.

أمير حنا:

هل يمكنكم مشاركتنا آخر المستجدات بشأن قانون الرهن العقاري والتأثيرات المحتملة على بنك الكويت الوطني؟

عصام الصقر:

لا توجد تحديثات جوهرية بشأن القانون في الوقت الحالي، باستثناء التأكيد الأخير من وزارة المالية بأن المسودة في مراحلها النهائية. وما تزال المناقشات مستمرة، دون تقدم ملموس حتى الآن، إلا أن زخم الإصلاحات الحكومية في ظل حالة الاستقرار السياسي يشير بوضوح إلى أن إقرار القانون بات وشيكاً.

أمير حنا:

فيما يتعلق بالتأثير المحتمل على بنك الكويت الوطني، ما يزال من المبكر تكوين رأي واضح في هذا الشأن، نظراً لغياب التفاصيل الكاملة المتعلقة بمشروع القانون، بما في ذلك هيكل المنتج، والتسعير، والعوامل الأخرى ذات الصلة التي من شأنها تحديد الأثر الفعلي على البنك.

أما فيما يخص السؤال التالي حول رأس المال، وتحديد رأس المال الأساسي للشريحة الأولى (CET1)، فقد تم التطرق إليه سابقاً، مع الإشارة إلى أن النسبة تقترب حالياً من المستويات المستهدفة للهوامش الاحترازية التي حددتها الإدارة.

ما هي خطط رفع نسبة رأس المال الأساسي للشريحة الأولى؟ وهل من المحتمل أن يتم ذلك عبر إضافة الأرباح إلى رأس المال بنهاية العام؟

وهل يمكن أن تكون توزيعات الأرباح للسنة المالية 2025 أقل من مستويات العام 2024؟

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بالهوامش الاحترازية لرأس المال الأساسي للشريحة الأولى، فإننا عادةً ما نحسبها في نهاية العام، حيث نستفيد من الأرباح المحتجزة خلال السنة. أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح، فيتخذ القرار بشأنها في نهاية العام، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى دعم النمو والحفاظ على هوامش رأس المال.

لذلك، من المبكر الخوض في موضوع توزيعات الأرباح في الوقت الحالي، وسيتخذ القرار بشأنها من قبل مجلس الإدارة بنهاية العام.

أمير حنا:

السؤال الأخير لدينا يتعلق مجدداً بنمو القروض. ما العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا النمو القوي خلال الأرباع الأخيرة، لا سيما في ظل عدم تسارع وتيرة اسناد المشاريع بشكل ملحوظ؟

سوجيت رونغي:

نمت القروض عبر مختلف مواقع عمليات المجموعة، مع مساهمة كبيرة من قروض الشركات في هذا النمو. وتخضع هذه القروض عادةً لحالة من عدم اليقين من حيث توقيت السحب، غير أن بنك الكويت الوطني لطالما احتفظ بمحفظة قوية من القروض المعتمدة، الأمر الذي انعكس في عمليات سحب ملحوظة خلال الأرباع القليلة الماضية.

ويتمتع البنك بالقدرة على تحقيق نمو قوي في القروض حتى في ظل غياب نشاط كبير للمشاريع، بفضل هيكله التشغيلي المتنوع وانتشاره الجغرافي الواسع.

أمير حنا:

هذه هي جميع الأسئلة التي تلقيناها في مكالمة اليوم.

شكرا جزيلا لانضمامكم لنا.

نعود الآن إلى إيلينا.

إيلينا سانشيز:

أود أن أتقدم بالشكر لفريق إدارة بنك الكويت الوطني على العرض التقديمي وعلى كافة الإجابات الشاملة التي تم تقديمها، كما أشكر الحضور الكرام الذين انضموا إلينا في مكالمة اليوم.



National Bank of Kuwait

Investor Presentation

2Q/1H 2025 Earnings Call

Disclaimer

THE INFORMATION SET OUT IN THIS PRESENTATION AND PROVIDED IN THE DISCUSSION SUBSEQUENT THERETO DOES NOT CONSTITUTE AN OFFER OR SOLICITATION OF AN OFFER TO BUY OR SELL SECURITIES. IT IS SOLELY FOR USE AT AN INVESTOR PRESENTATION AND IS PROVIDED AS INFORMATION ONLY. THIS PRESENTATION DOES NOT CONTAIN ALL OF THE INFORMATION THAT IS MATERIAL TO AN INVESTOR. This presentation has been prepared by (and is the sole responsibility of) National Bank of Kuwait S.A.K.P. (the “Bank”).

The information herein may be amended and supplemented and may not as such be relied upon for the purposes of entering into any transaction. This presentation may not be reproduced (in whole or in part), distributed or transmitted to any other person without the Bank's prior written consent.

The information in this presentation and the views reflected therein are those of the Bank and are subject to change without notice. All projections, valuations and statistical analyses are provided to assist the recipient in the evaluation of the matters described herein. They may be based on subjective assessments and assumptions and may use one among alternative methodologies that produce different results and, to the extent that they are based on historical information, they should not be relied upon as an accurate prediction of future performance. These materials are not intended to provide the basis for any recommendation that any investor should subscribe for or purchase any securities.

This presentation does not disclose all the risks and other significant issues related to an investment in any securities/transaction.

Past performance is not indicative of future results. National Bank of Kuwait is under no obligation to update or keep current the information contained herein. No person shall have any right of action against the Bank or any other person in relation to the accuracy or completeness of the information contained in this presentation. No person is authorised to give any information or to make any representation not contained in and not consistent with this presentation, and, if given or made, such information or representation must not be relied upon as having been authorised by or on behalf of the Bank.

This presentation does not constitute an offer or an agreement, or a solicitation of an offer or an agreement, to enter into any transaction (including for the provision of any services). No assurance is given that any such transaction can or will be arranged or agreed.

Certain statements in this presentation may constitute forward-looking statements. These statements reflect the Bank's expectations and are subject to risks and uncertainties that may cause actual results to differ materially and may adversely affect the outcome and financial effects of the plans described herein. You are cautioned not to rely on such forward-looking statements. The Bank does not assume any obligation to update its view of such risks and uncertainties or to publicly announce the result of any revisions to the forward-looking statements made herein.

Contents

Section 1

Vice Chairman and Group CEO Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

Appendix

Section 4

Questions

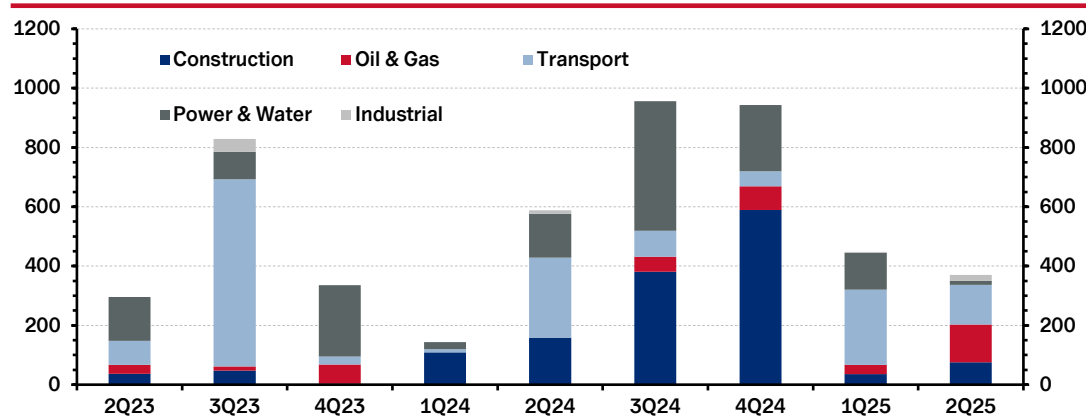
Key Economic Highlights

GCC Headline Growth (%)

	2024	2025f	2026f
Bahrain	2.6	3.0	2.7
Kuwait	-2.6	1.9	3.3
Oman	1.7	3.2	3.4
Qatar	2.4	2.4	5.5
KSA	2.0	3.6	4.3
UAE	4.0	3.9	4.9
GCC	2.1	3.4	4.4

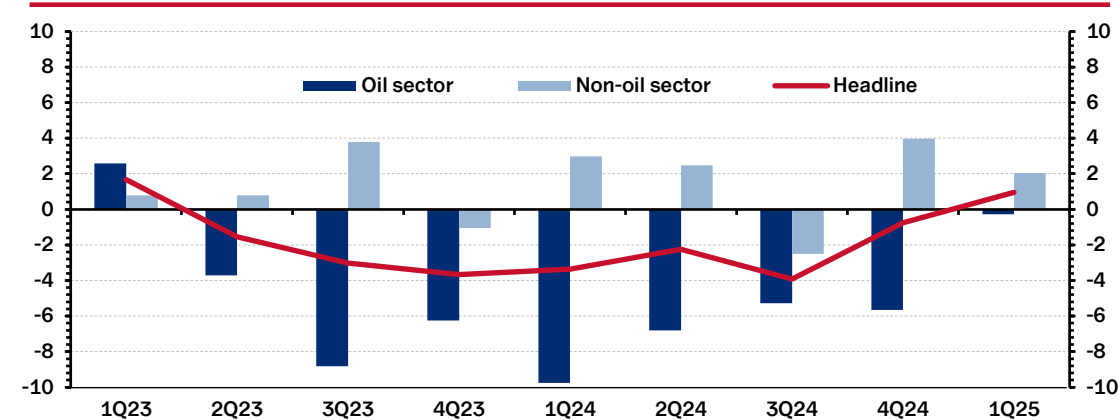
Headline economic growth in the GCC is expected to accelerate further in 2026, bolstered by a continued unwinding of OPEC+ production cuts for the oil exporters and further output gains in the non-hydrocarbon sector. Demand is likely to remain relatively strong in 2025 and 2026, supported by solid private consumption, government focus on domestic investment spending, economic diversification-targeting structural reforms and FDI-enhancing measures. GCC inflation is expected to remain stable at 1.9% in 2025-26 amid a relatively tighter monetary policy environment.

Project Awards² (KD million)



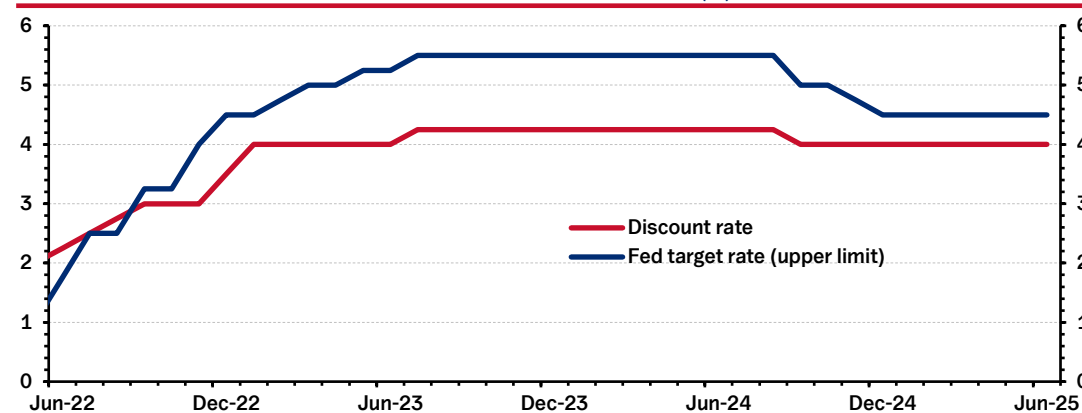
Project awards (value) slowed in 2Q 2025 to KD370 million, registering a 17% q/q drop and a steep 37% y/y decline amid an absence of power & water sector projects.

Real GDP Growth¹ (% y/y)



Preliminary official estimates show that headline GDP grew 1% y/y in 1Q 2025, marking the first expansion since 2Q 2023. This was supported by a smaller contraction in oil GDP (-0.3% y/y) as the negative effects of earlier voluntary oil production cuts began to fade. Meanwhile, growth in the non-oil economy softened to 2% y/y from 4% in the previous quarter, with notable slowdowns in the manufacturing, real estate, and transport sectors.

Kuwait Discount Rate³ (%)

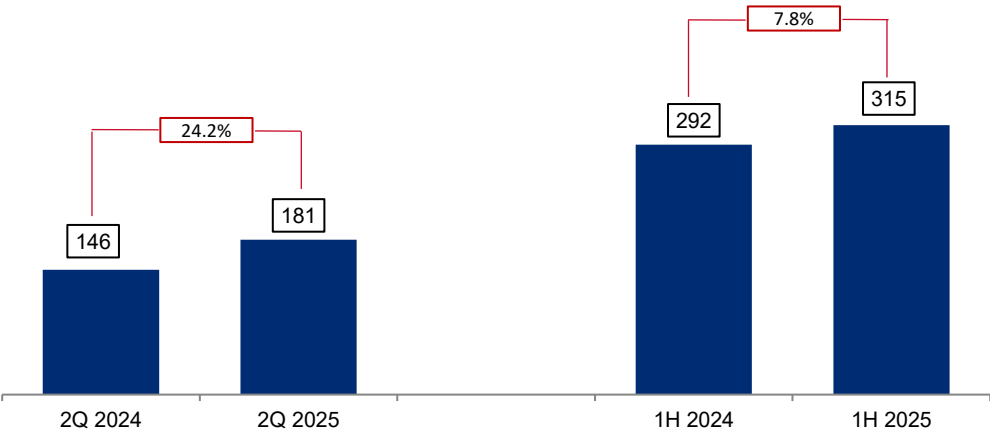


The CBK lowered its key discount rate by 25 bps to 4% in September 2024, taking its cue from the US Fed. This marks the first interest rate move since July 2023. The CBK, having raised rates half as aggressively as the US Fed during the tightening cycle, has so far cut at a slower pace than the US Fed (25 bps vs 100 bps) as it loosens monetary policy.

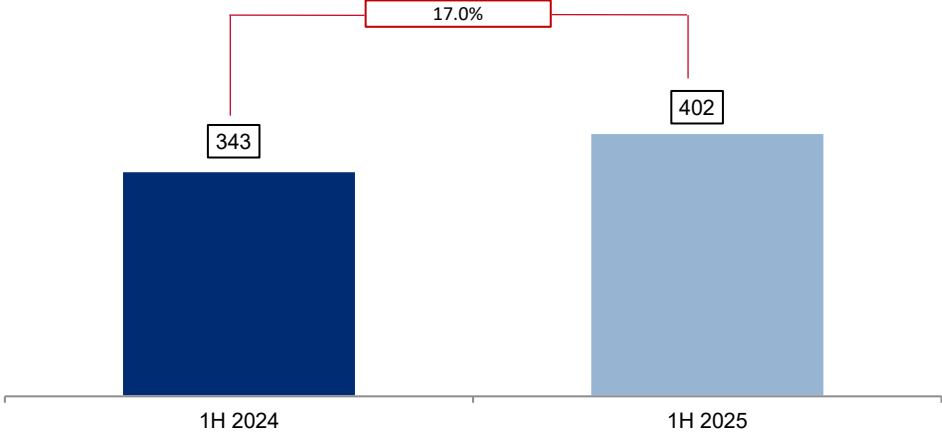


Operating Performance & Profitability

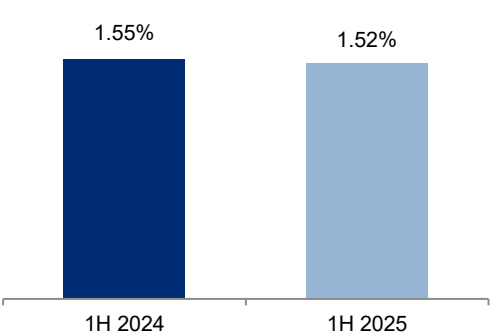
Net Profit (KDm)



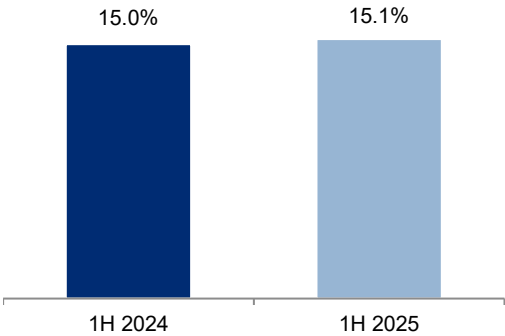
Profit Before Tax (KDm)



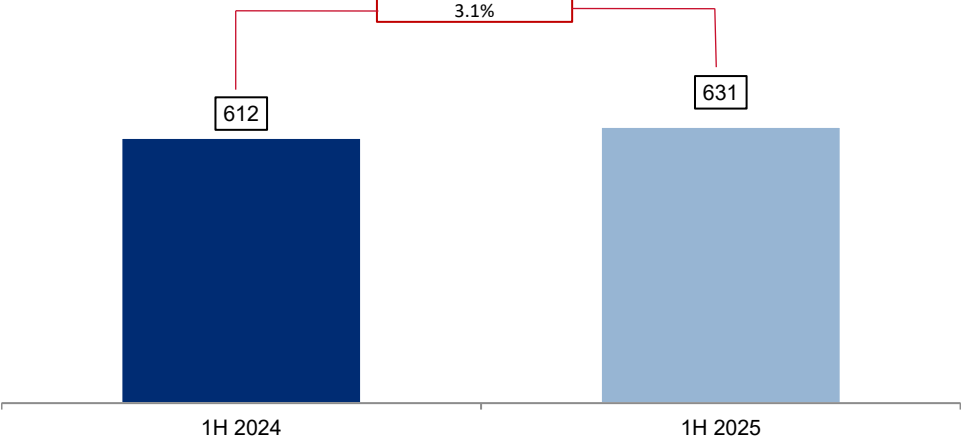
Return on Average Assets



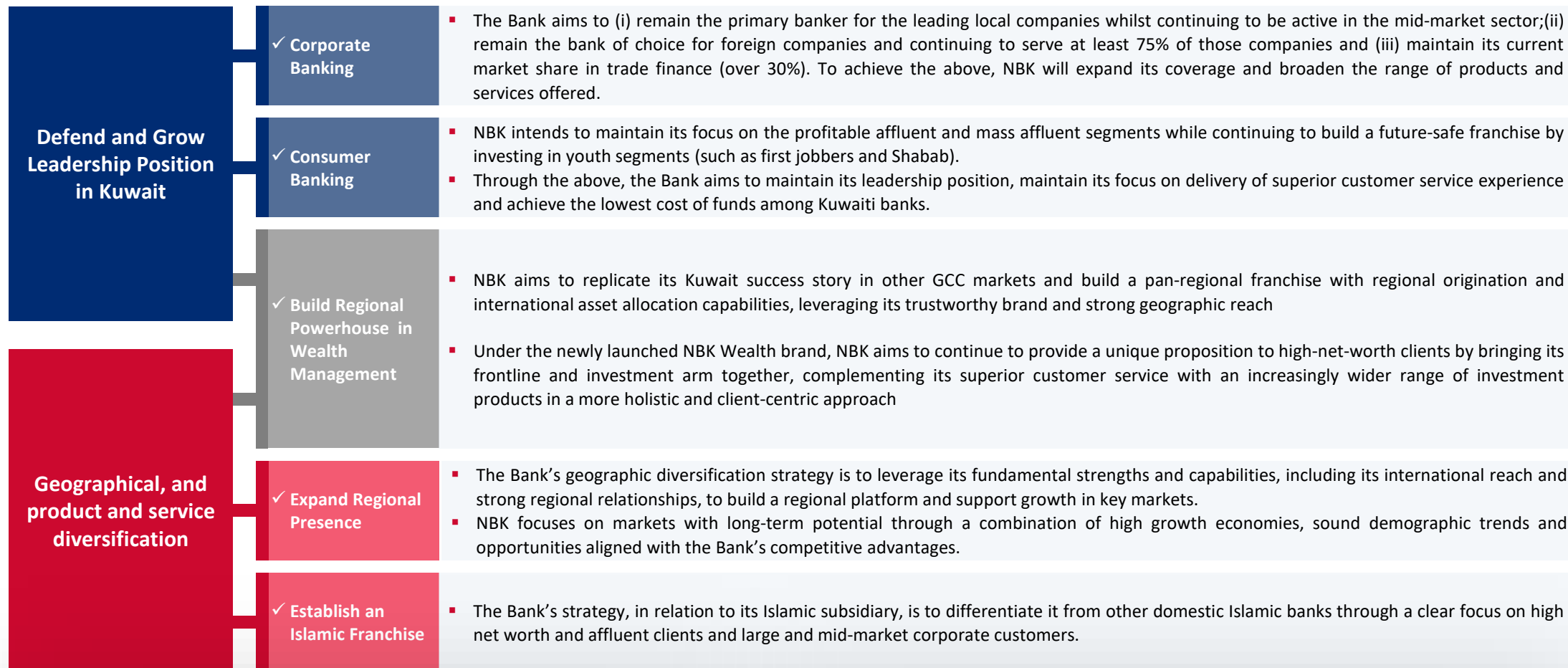
Return on Average Equity



Net Operating Income (KDm)



NBK's Strategy



Digital Transformation

ESG Transition

Key ESG Achievements

We measure our progress against well-defined metrics and targets to achieve the greatest positive impact.



Strategy Pillars



Responsible Banking



Governance For Resilience



Investing in Our Communities



Capitalizing on Our Capabilities



Key Highlights*

- Issued debut USD 500 million green bond in June 2024, underscoring NBK's commitment to climate action and published its first Green Bond Allocation and Impact Report in May 2025. As of 31 March 2025, eligible green assets amounted to USD 625.44 million.
 - As of 31 December 2024, the Bank had around USD 4.97 billion of Sustainable Assets, achieving approximately 50% progress of its USD 10 billion Sustainable Assets by 2030 target.
 - Continue to offer reduced rates to the Eco-friendly Auto Loan and Eco-friendly Housing Loan for consumers.
 - Implemented solar generated power systems for 18 of NBK's local branches.
 - Achieved our operational emissions reduction target of 25% by 2025, reducing emissions by 28% from 2023.
 - Developed a Sustainable Procurement Strategy Framework which aims at guiding NBK's supply chain activities in line with best practices.
 - Forged a strategic partnership with DHL to use the "DHL GoGreen Plus" service, ensuring that all NBK's international shipments are transported using Sustainable Aviation Fuel.
 - NBK Egypt joined Chapter Zero Egypt, which is part of the Climate Governance Initiative – developed in collaboration with the World Economic Forum.
-
- Joined the Partnership for Carbon Accounting Financials (PCAF). In the process of assessing the portfolio to establish a baseline measurement.
 - Finalized and approved a Group-level ESG Policy to orchestrate the Bank's sustainability activities and drive accountability across the Group network.
 - Accounted for climate change risks in the Pillar II Assessment presented in the ICAAP regulatory report.
 - Institutionalized alignment with the recommendations of Taskforce on Climate-related Financial Disclosures (TCFD) and published first standalone TCFD Report in May 2025.
 - Recently developed a bank-wide Environmental & Social Risk Management (ESRM) Framework and gradually integrating ESG factors in the bank's credit and investment policies.
 - Conducted a climate risk materiality assessment on the bank's portfolio to identify high impact and carbon intensive sectors.
 - Developed an ESG scorecard to support the Bank's ESG risk materiality assessment and integration of ESG factors in credit analysis
 - NBK actively serves as a key member of the Kuwait Banking Association (KBA) ESG Committee, contributing to the advancement of sustainable development within Kuwait's banking sector.
-
- As part of advancing financial inclusion, SME lending totaled KD 25.04 (~USD 81.27) million in FY 2024, a 23.5% increase from 2023.
 - Continues to be the primary advocator of Central Bank of Kuwait's "Let's Be Aware" Campaign which aims to raise public awareness about key financial concepts and advance financial inclusion in Kuwait. In 2025, NBK was recognized by the CBK for its leading role in promoting and raising public financial security awareness during 2024.
 - Continued efforts to support and nurture local talent. As of 30 June 2025, Nationalization rate was 77.1%.
 - Launched "She's Next" initiative in partnership with VISA for the second consecutive year; a global advocacy program that aims to support women-owned small businesses.
 - Expanded the "Bankee" financial literacy program to 61 schools in Kuwait, with 32,235 students and 7,335 teachers participating for the academic year 2024-2025.
 - Launched the second edition of NBK Tech Academy to attract and provide the Kuwaiti youth with a best-in-class and innovative program in digital transformation.
 - In collaboration with Kuwait Dive Team (KDT), removed 124 tons of plastic, discarded fishing nets, and shipwreck from Kuwait's bays and coasts in 2024.
 - Total Community Investments reached around KD 30 million in 2024 (~USD 98 million) in 2024, a 9.13% increase from 2023.
-
- Developed an Employee Grievance Policy, which was circulated to all employees and published on NBK Group Website.
 - Finalized and publicly disclosed a Diversity, Equity, and Inclusion (DE&I) Commitment Statement. A DE&I strategy is in final stages of development.
 - As of 30 June 2025, females represented 42.8 % of total NBK Kuwait workforce, and in management 27.8%.
 - Continued to provide Sustainability Essentials Training Program across the Group, providing employees with capacity building on key sustainability concepts.
 - In 2024, NBK Kuwait employees received 113,951 training hours. Average training hours per employee: 46.7 hours.
 - NBK signed an exclusive collaboration agreement with IE University – Spain. The agreement covers several areas including talent development, promoting corporate innovation, as well as developing and implementing integrated solutions.
 - NBK launched a FinTech partnership platform in efforts to support the growth and innovation of FinTech, recognizing its transformative potential to drive sustainable development.

*Note: The ESG key highlights reflect NBK's achievements during the reporting period 1 January 2024 to 31 December 2024, as well as achievements during H1 2025.

Sources: National Bank of Kuwait, [NBK 2024 Sustainability Report](#), [NBK 2024 TCFD Report](#), [NBK Green Bond Allocation & Impact Report 2025](#)

Contents

Section 1

Group CEO Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

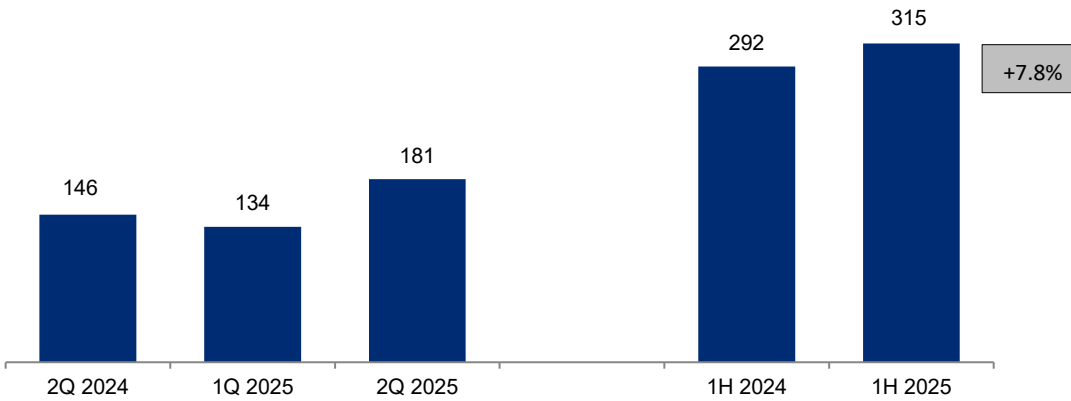
Appendix

Section 4

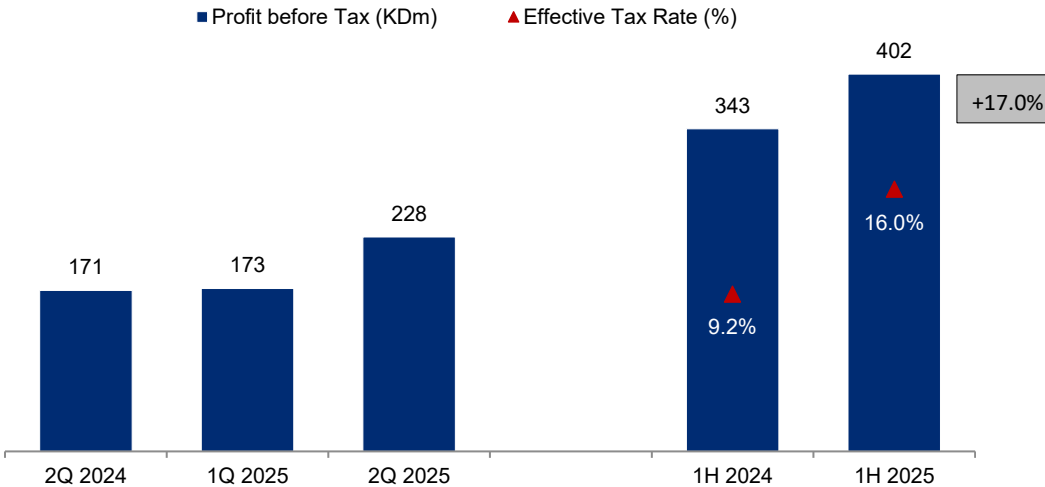
Questions

Operating Performance 1H 2025

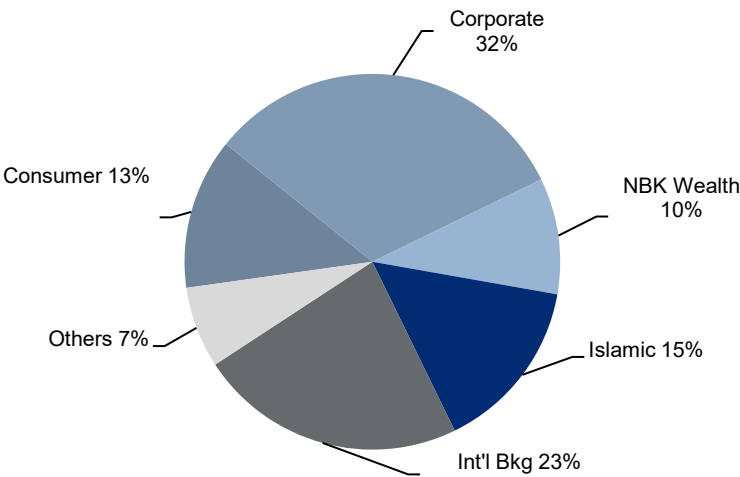
Net Profit (KDm)



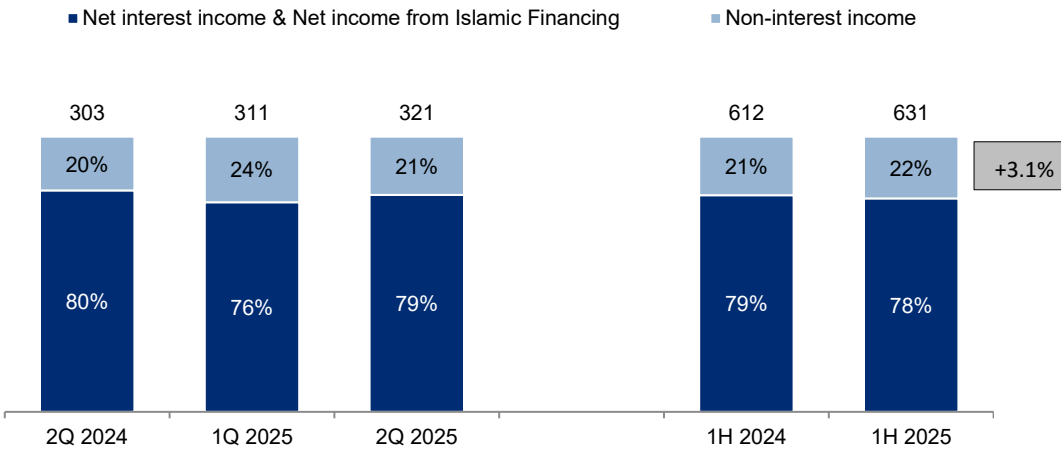
Profit Before Tax (KDm)



1H25 Net Profit by Business Line (%)

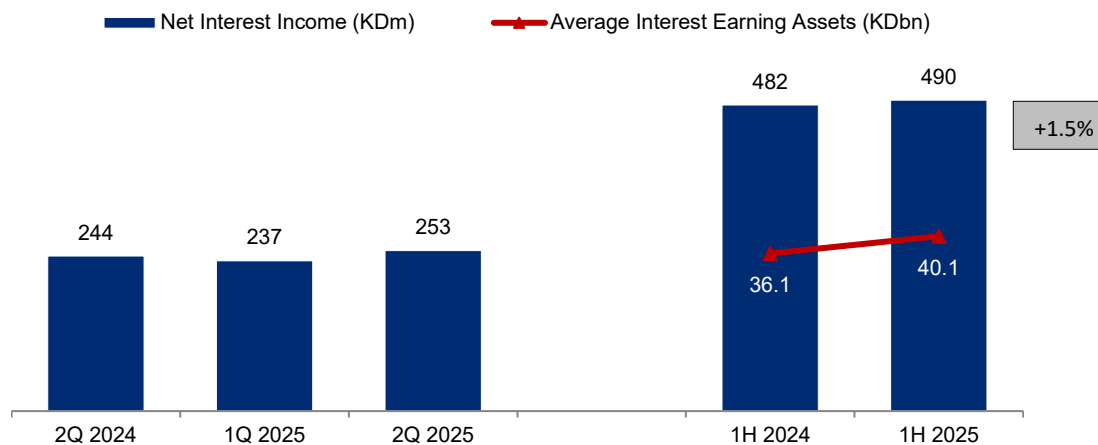


Net Operating Income (KDm)

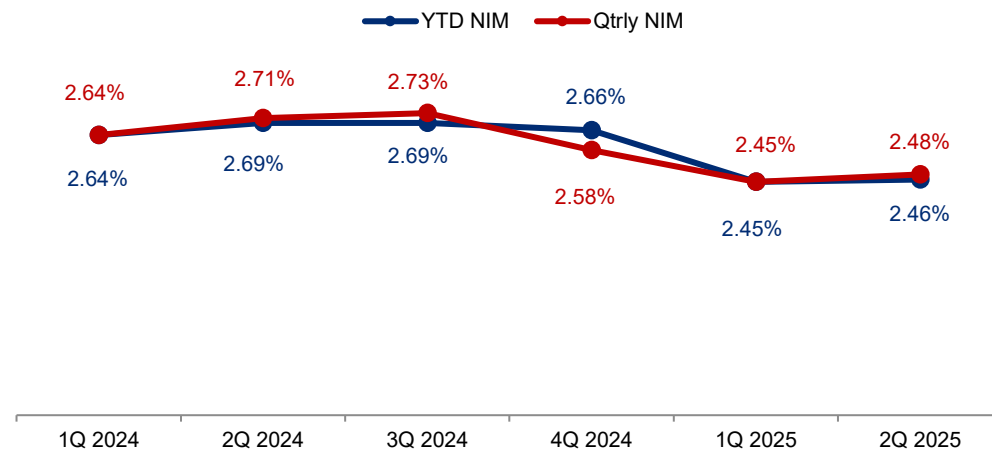


Operating Performance 1H 2025

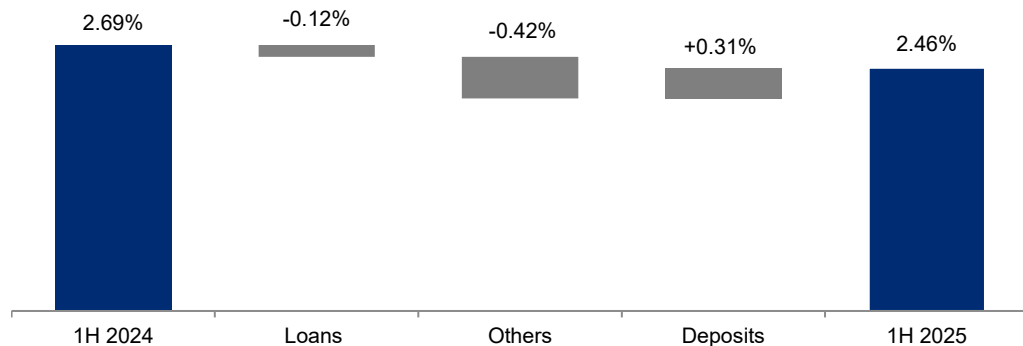
Net Interest Income* (KDm)



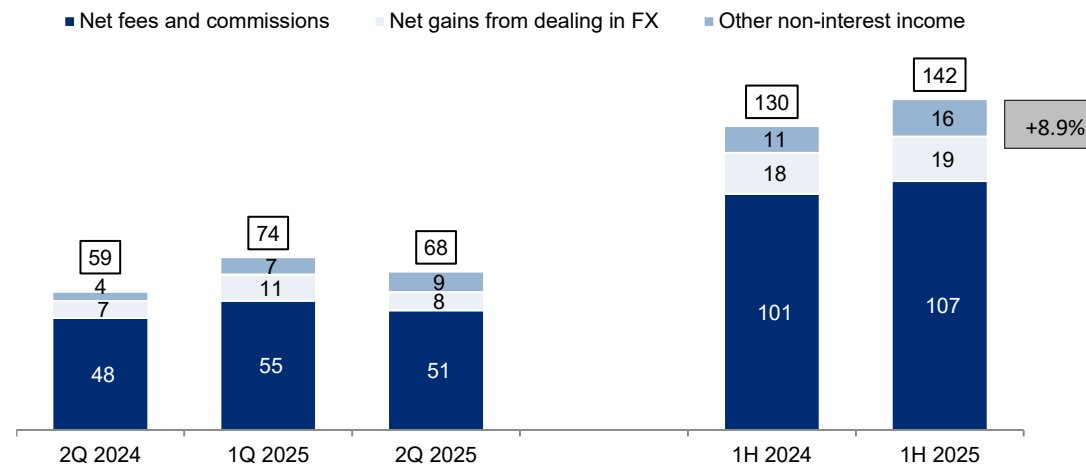
Net Interest Margin*



Net Interest Margin drivers



Non-interest income (KDm)

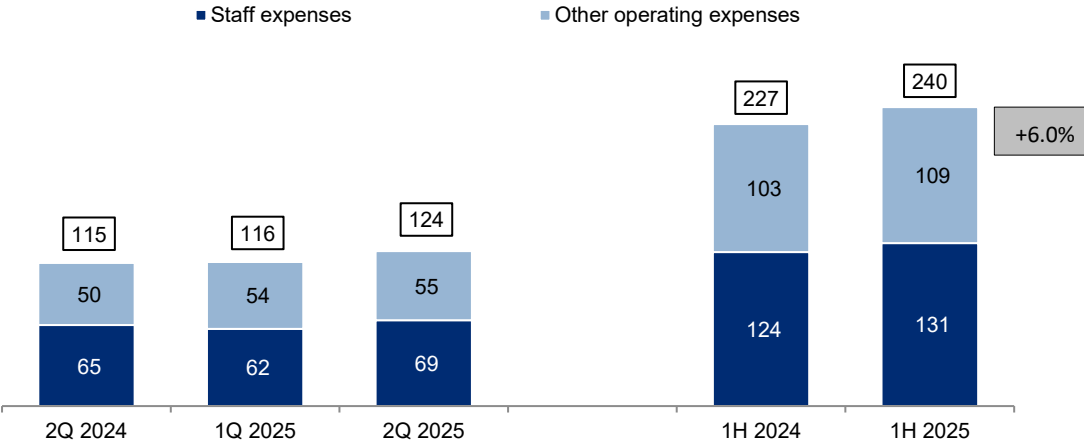


*Includes net interest income and net income from Islamic Financing

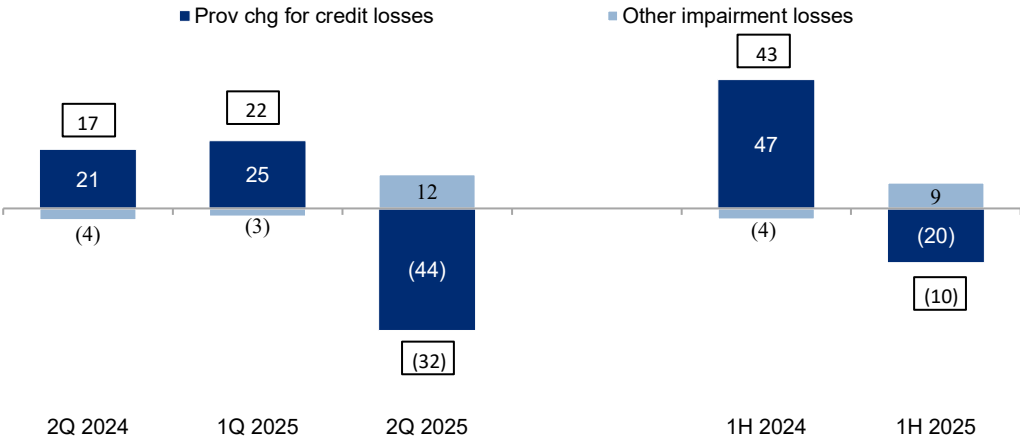


Operating Performance 1H 2025

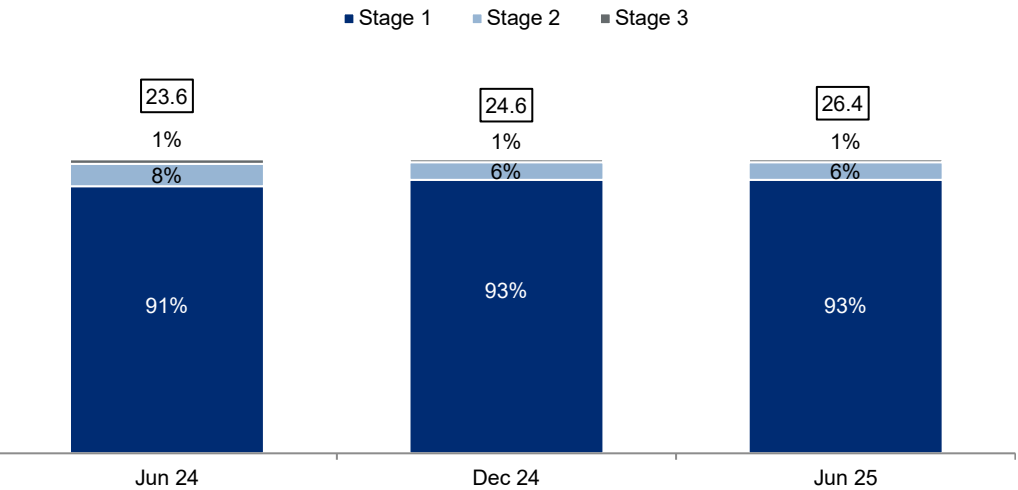
Operating Expenses (KDm)



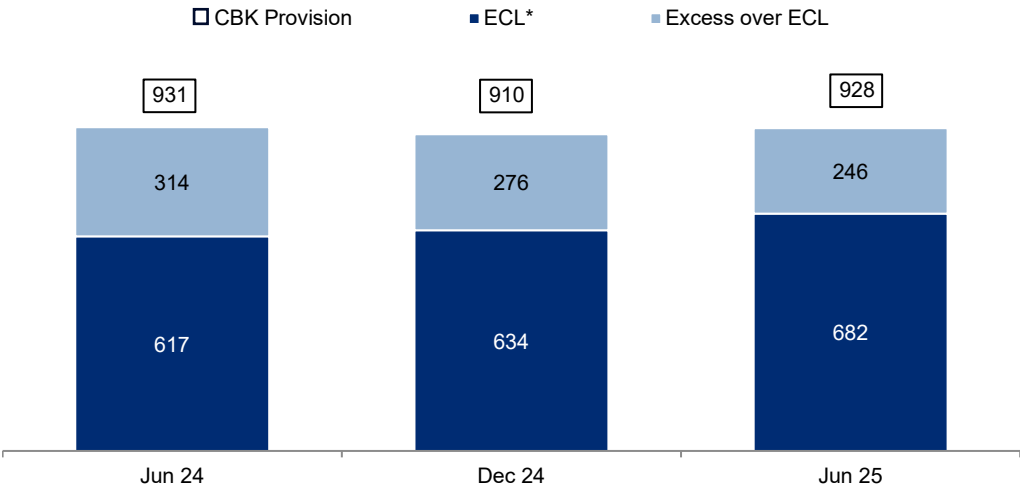
Provisions and Impairments (KDm)



IFRS 9 Total Gross Loans composition (KDbn)



CBK Credit Provisions vs IFRS 9 ECL (KDm)

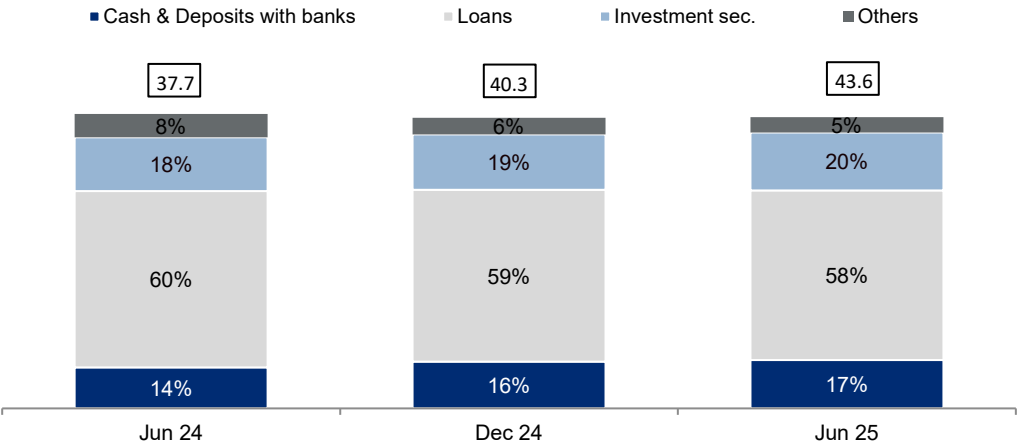


*ECLs as per CBK guidelines

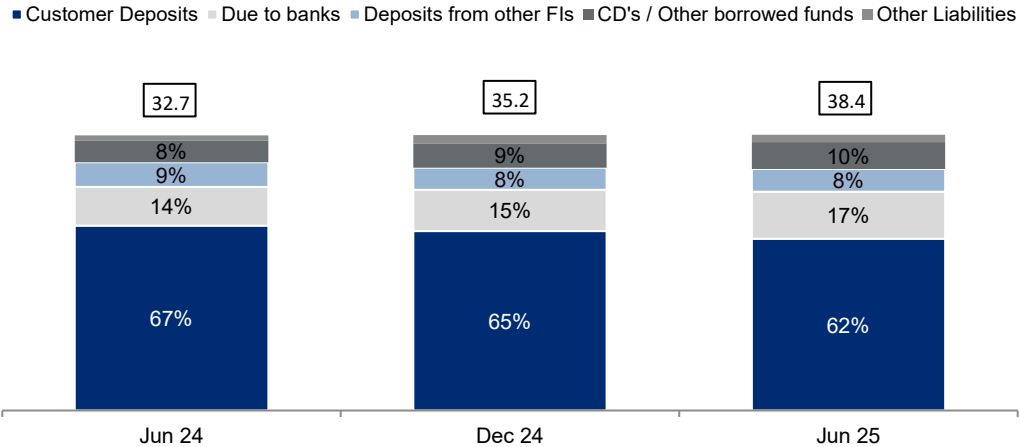


Operating Performance 1H 2025

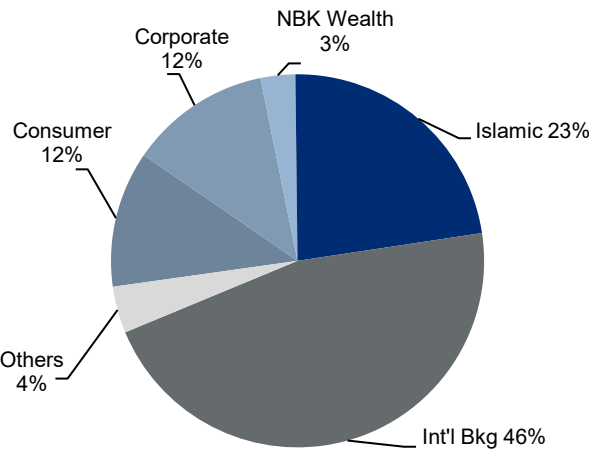
Total Assets (KDbn)



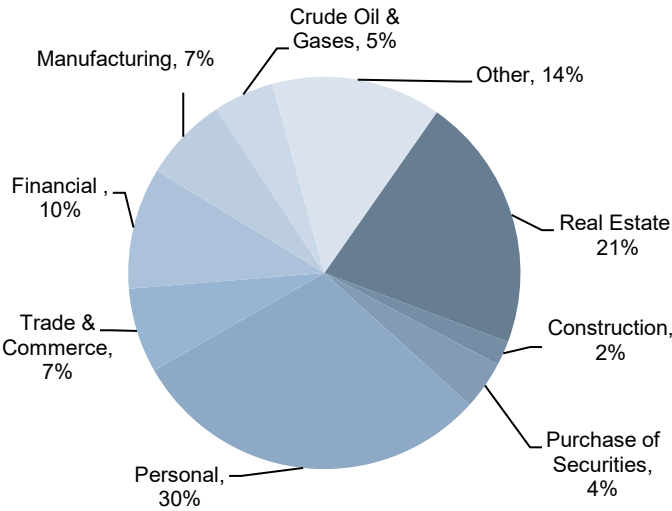
Total Liabilities (KDbn)



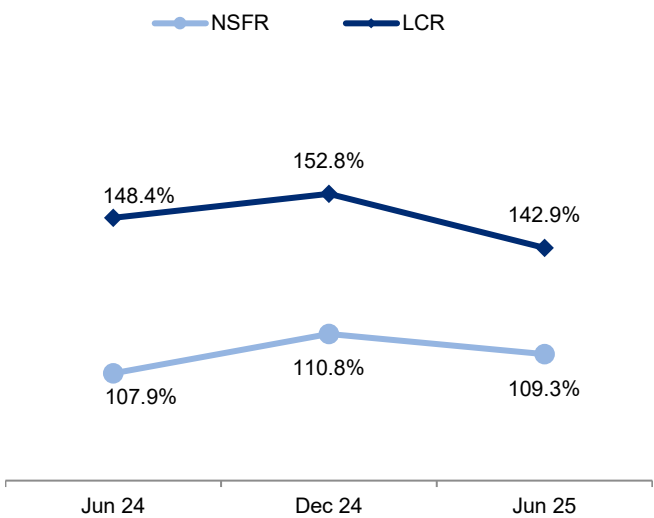
1H25 Total Assets by Business Line (%)



Loan Exposure by Sector (%) (as at 30 Jun 2025)



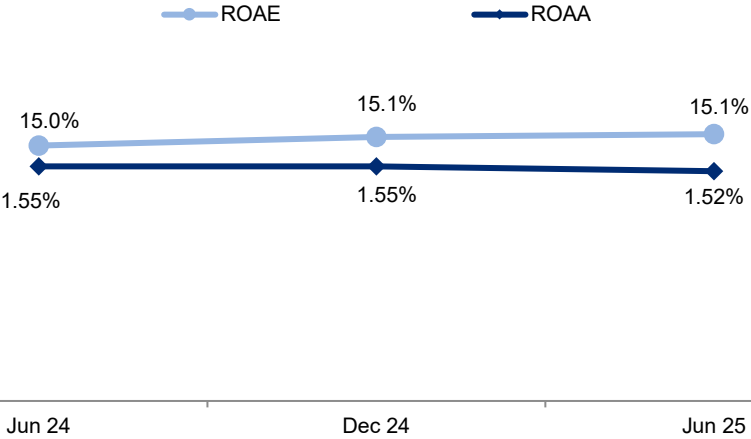
LCR & NSFR Ratios



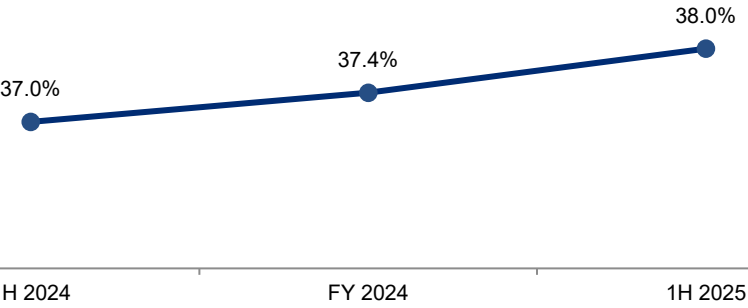


Performance and Asset Quality Ratios 1H 2025

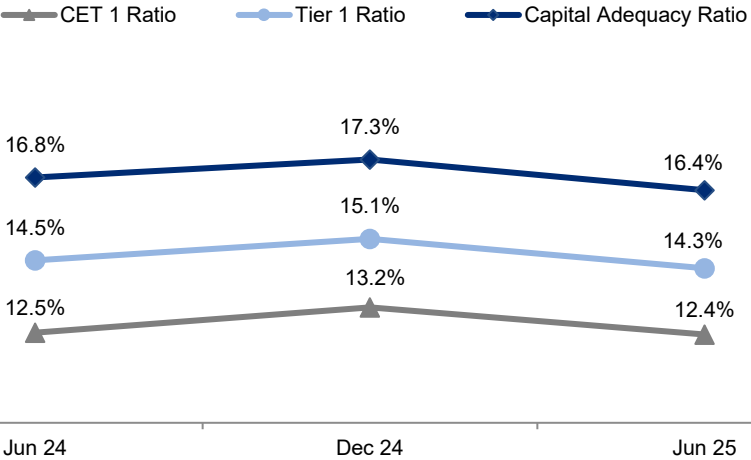
Return on Average Equity & Return on Average Assets



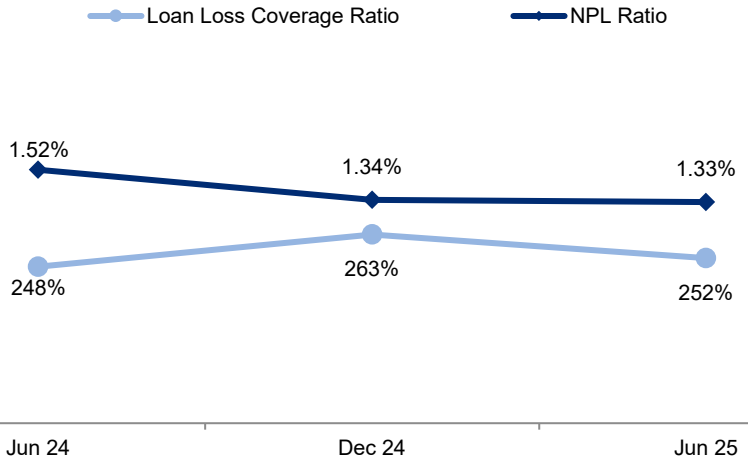
Cost to Income Ratio



Capital Adequacy Ratios



Asset Quality Ratios





2025 Guidance

	FY 2024	1H 2025	2025 Guidance v/s 2024
Loan Growth (ytd)	+6.4%	+7.5%	High Single Digit
NIM	2.66%	2.46%	Contracting
Cost to Income ratio	37.4%	38.0%	High 30s
Cost of Risk	37bps	-16bps	c.40bps*
Earnings (yoy)	+7.0%	+7.8%	
Capital Adequacy	17.3%	16.4%	

**underlying Cost of Risk without the benefit of 1H 2025 credit provision release*

Contents

Section 1

Vice Chairman and Group CEO Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

Appendix

Section 4

Questions



Consolidated Statement Of Income *(KDm)*

<i>KDm</i>	1H 2024	1H 2025	YoY Growth (%)
Interest Income	897	895	(0.3%)
Interest Expense	514	511	(0.6%)
Net Interest Income	383	383	0.2%
Murabaha and other Islamic financing income	224	242	7.7%
Finance cost and Distribution to depositors	125	135	8.5%
Net Income from Islamic financing	100	106	6.7%
Net interest income and net income from Islamic financing	482	490	1.5%
Net fees and commissions	101	107	5.4%
Net investment income	11	16	48.7%
Net gains from dealing in foreign currencies	18	19	8.6%
Other operating income	1	0	(55.1%)
Non-interest income	130	142	8.9%
Net Operating Income	612	631	3.1%
Staff expenses	124	131	5.8%
Other administrative expenses	79	83	5.9%
Depreciation of premises and equipment	23	25	7.5%
Amortisation of intangible assets	1	1	-
Operating Expenses	227	240	6.0%
Op. profit before provision for credit losses and impairment losses	386	391	1.4%
Provision (release) charge for credit losses and impairment losses	43	(10)	NM
Operating profit before taxation and directors' remuneration	343	402	17.0%
Taxation and Director's remuneration	32	64	NM
Non-controlling interests	19	22	16.3%
Profit attributable to shareholders of the Bank	292	315	7.8%



Consolidated Statement Of Financial Position (KDm)

KDm	June-2024	June-2025	YoY Growth %
Cash and short term funds	3,596	5,629	56.5%
Central Bank of Kuwait bonds	775	284	(63.4%)
Kuwait Government treasury bonds	181	221	22.5%
Deposits with banks	1,691	1,600	(5.4%)
Loans, advances and Islamic financing to customers	22,732	25,492	12.1%
Investment securities	6,899	8,618	24.9%
Land, premises and equipment	500	536	7.2%
Goodwill and other intangible assets	508	510	0.5%
Other assets	795	759	(4.5%)
Total Assets	37,676	43,648	15.9%
Due to banks	4,696	6,525	39.0%
Deposits from other financial institutions	2,861	3,171	10.8%
Customer deposits	21,818	23,888	9.5%
Commercial papers and certificates of deposit issued	1,072	2,001	86.6%
Other borrowed funds	1,392	1,723	23.8%
Other liabilities	890	1,061	19.3%
Total Liabilities	32,729	38,370	17.2%
Share capital	833	874	5.0%
Proposed bonus shares	-	-	-
Statutory reserve	396	416	5.0%
Share premium account	803	803	0%
Treasury share reserve	35	35	0%
Other reserves	1,853	2,104	13.5%
Equity attributable to shareholders of the bank	3,920	4,232	8.0%
Perpetual Tier 1 Capital Securities	439	439	0%
Non-controlling interests	588	607	3.4%
Total equity	4,946	5,279	6.7%
Total liabilities and equity	37,676	43,648	15.9%



Performance Measures 1H 2025

	June-2024	June-2025
Return on Average Assets	1.55%	1.52%
Return on Average Equity	15.0%	15.1%
Net Interest Margin	2.69%	2.46%
Cost to Income	37.0%	38.0%
NPLs to Gross Loans	1.52%	1.33%
Loan Loss Reserves to NPLs	248%	252%
CET 1 Ratio	12.5%	12.4%
Tier 1 Ratio	14.5%	14.3%
Total Capital Adequacy Ratio	16.8%	16.4%

Contents

Section 1

Vice Chairman and Group CEO Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

Appendix

Section 4

Questions



Questions?



Thank You



Contact

Contact Investor Relations

E: Investor-Relations@nbk.com

National Bank of Kuwait (NBK)
PO Box 95, 13001 Safat Kuwait
Al Shuhada Street, Block 7, Sharq
State of Kuwait

Useful information

Download copies of NBK's:

- [Financial statements](#)
- [Earnings release](#)
- [Annual report](#)



National Bank of Kuwait

Investor Presentation

2Q/1H 2025 Earnings Call